الفصل الثاني

منهجية ممارسة القمع

والمقصود بمنهجية ممارسة القمع الأسلوب الذي تمارس به الدولة عملية القمع، ومدىٰ تورط ومؤسساتها في إدارته.

وهنا سنجد ثلاث أساليب كبرى:

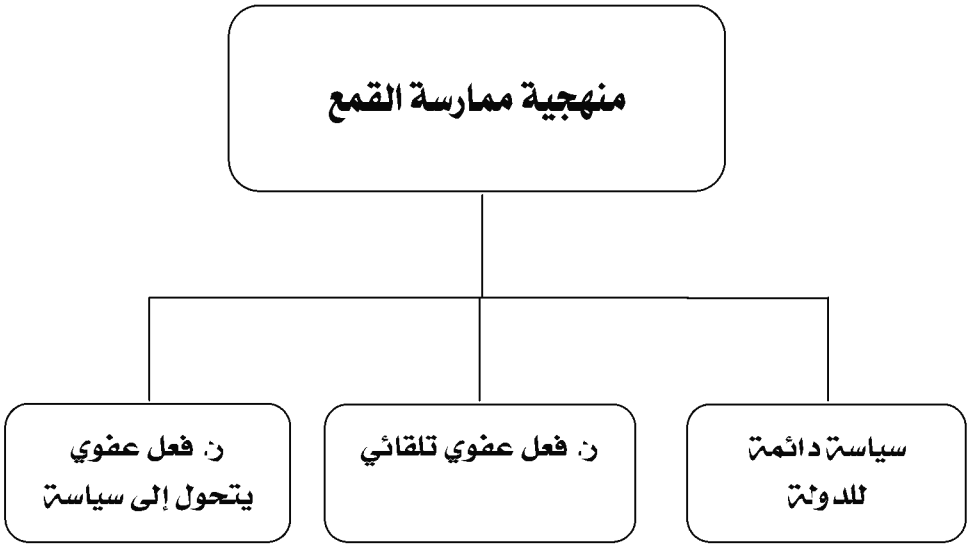

شكل 2: إدراك منهجية استخدام الدولة للقمع يساعد علىٰ التنبؤ بطبيعة الممارسات القمعية ومدىٰ عنفها.

الأسلوب الأول: القمع سياسة دائمة

في بعض الدول يمكن اعتبار القمع برنامجاً أصيلاً تطوره السلطة الحاكمة وتطبقه في إطار العملية السياسية. بمعنىٰ أن القمع في هذه الحالة سياسة دولة، تطبقه علىٰ نطاق واسع وممنهج ومنظم ضد خصوم أو مجموعات سياسية بعينها.

وهذه السياسة القمعية التي تنتهجها الدولة تسلك أحد طريقين:

أولهما: عدم تورط مؤسسات الدولة بشكل مباشر في عمليات القمع، واستبدالها بالأشكال التالية:

1. غض الطرف عن عمليات التشويه أو الترويع أو القتل أو التخريب التي قد تقوم بها فصائل أو تيارات معينة ضد خصوم الدولة.
2. استخدام «**البلطجية**» للقيام ببعض أعمال الترويع والقتل والتخريب.
3. دعم وتدريب وتشجيع التنظيمات شبه العسكرية للقيام بعمليات قمع ضد الخصوم السياسيين.
4. اختراق الحركات والأحزاب وتفتيتها من الداخل.
5. الترغيب والترهيب، وتهديد القيادات المعارضة بملفات فساد تدينها.

ثانيهما: تورط مؤسسات الدولة بشكل مباشر في عمليات القمع من خلال كل أو أحد هذه الممارسات:

1. تعليق العمل بالدستور.
2. إعلان حالة الطوارئ.
3. الاستعانة بأجهزة الشرطة بأقسامها المختلفة بدءاً من الشرطة السرية وانتهاءً بقوات مكافحة الشغب.
4. الاستعانة بالقوات المسلحة التابعة للدولة لإرهاب وقمع الخصوم السياسيين بطريقة مباشرة وممنهجة.
5. إصدار التصريحات والبيانات والتبريرات، واختلاق المواقف التي توفر الغطاء الأخلاقي لاستخدام كل أو بعض هذه الممارسات السابقة.
6. إصدار التشريعات والقوانين التي توفر الغطاء القانوني لأي من الوسائل السابقة المستخدمة.

هاتان النقطتان الأخيرتان المتعلقتان بالمبررات والغطاء الأخلاقي والقانوني ليس دورهما فقط تبرير استخدام هذه الوسائل؛ وإنما أيضاً يمكن اعتبارهما

بمثابة توجيهات للمواطنين، يتعرفون منها علىٰ ما هو مباح لهم وما هو محرم عليهم، وما هي الأفعال التي تمثل تهديداً مباشراً للدولة والتي يدخلهم القيام بها أو التشجيع عليها أو حتىٰ عدم رفضها وإنكارها في دائرة العقاب. وفي النهاية تتحول ممارسات المؤسسات والسياسات القمعية إلىٰ جزء أصيل يحتل جانباً كبيراً من الحياة اليومية المدعومة قانونياً، مما يضفي مزيداً من الشرعية علىٰ هذه السياسات ويحولها إلىٰ صفة دائمة وملازمة للنظام السياسي.

وفي هذه الحالة يمكن القول أن القمع لم يعد أحد أدوات العملية السياسية التي تستخدم لفترة محددة ثم يتم استبدالها بأداة أخرىٰ؛ بل يصبح هو الأداة الوحيدة. ولا نبالغ إذا زعمنا أنه قد يصبح العملية السياسية ذاتها.

عندما يصبح القمع سياسة دائمة للدولة فهو يعني اختفاء العملية سياسية. ويتحول الحراك السياسي إلى مجرد وسيلة ضغط من أجل تحسين شروط العبودية.

الأسلوب الثاني: القمع العفوي التلقائي

هناك دول يمكن وصفها بأنها ليست قمعية في الأساس، وبالرغم من ذلك قد ينشأ القمع فيها بشكل عفوي وربما غير مخطط نتاج تغيرات مفاجئة علىٰ الأرض أو كعملية انتقامية كرد فعل علىٰ حدث معين، مثل ما حدث في كينيا عام 1980 – والتي لم تكن دولة قمعية حينها – رداً علىٰ اغتيال عدد من المسئولين الحكوميين ورجال الأمن، حيث تم قمع العرقية الصومالية بوسائل مختلفة.[1] في هذه الحالة كان رد فعل الدولة عفوياً ومفاجئاً ولا يمثل سياسة

1 لقراءة المزيد حول هذا الحدث يمكن الرجوع إلىٰ التقرير التالي:

أصيلة ومستمرة لها بحيث يمكن وصفها بالدولة القمعية أو البوليسية.

وحتىٰ في حالات الدول القمعية بالأساس قد تمر الدولة بفترة هدوء نسبي، إلا أن حدثاً واحداً قد يعيد إشعال شرارة القمع ويفجر الممارسات الوحشية. فعندما تجد القوىٰ الأمنية نفسها عرضة للهجوم من قبل أشخاص أو مجموعات، أو عندما يتم امتهان كرامة أحد المنتمين للمؤسسات الأمنية أو العسكرية، فإنها لا تكتفي بالتعامل مع المعتدين أو من تورطوا في هذا الحدث؛ بل تشن حرباً شعواء علىٰ المجتمع ككل كرد فعل انتقامي علىٰ ما تعرضت له.

عندما ينشأ القمع بشكل عفوي كرد فعل انتقامي على حدث معين فعادةً ما يُمَارَس لفترة وجيزة في الدول غير القمعية بالأساس، بينما يتحول إلى فعل تصعيدي في حالة الدول القمعية.

الأسلوب الثالث: القمع العفوي يتحول إلى سياسة دائمة

حيث يبدأ القمع كرد فعل عفوي وتلقائي وغير مخطط من قبل أجهزة الدولة رداً علىٰ حدث أو فعل معين، إلا أنه قد يتطور مع الوقت ليصبح عملاً مؤسسياً يتطور باستمرار، ويتحول إلىٰ أداة أساسية تستخدمها الدولة كلما احتاجت إليها، وبمرور الوقت يتحول القمع إلىٰ سياسة دولة. وقد حدث ذلك في إيطاليا في بداية المواجهات مع عصابات المافيا، حيث تم وصفها من قبل المؤسسات الدولية في البداية بـ «رد الفعل المبالغ فيه»[1] من قبل الدولة، لتتحول مع الوقت

Amnesty International, Amnesty, International Report 1981 (London: Amnesty International, 1981), pp. 102-104.

1 وهو الوصف الذي تم ذكره نصاً في البرنامج الوثائقي علىٰ قناة البي بي سي:

إلىٰ سياسة دائمة مخططة وممنهجة في التعامل مع المشتبه في انتمائهم لهذه العصابات.

في بعض الحالات يبدأ القمع عفوياً ويتحول إلى سياسة دائمة تجاه مجموعات محددة

* * * *

"Terror: To Confront or Concede" (London: British Broadcasting Company, 1979).

الخلاصات

* عندما يصبح القمع سياسة دائمة للدولة فهو يعني اختفاء العملية سياسية. ويتحول الحراك السياسي إلىٰ مجرد وسيلة ضغط من أجل تحسين شروط العبودية.
* عندما ينشأ القمع بشكل عفوي كرد فعل انتقامي علىٰ حدث معين، فعادةً ما يُمَارَس لفترة وجيزة في الدول غير القمعية بالأساس، بينما يتحول إلىٰ فعل تصعيدي في حالة الدولة القمعية.
* في بعض الحالات يبدأ القمع عفوياً ويتحول إلىٰ سياسة دائمة تجاه مجموعات محددة.

* * * *